الدينامية العمرانية بمدينة العطاوية المغربية
الأسباب،المظاهر والانعكاسات البيئية.

كوثر عباسي – الدكتور/ عبد المجيد سحنوني
جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط
مختبر هندسة السياحة ، التراث والتنمية

ملخص:

تعتبر مدينة العطاوية من المدن المغربية الصغيرة، تنتمي لإقليم قلعة السراغنة جهة مراكش-آسفي. عرفت هذه المدينة نموا ديموغرافيا سريعا خلال العقود الأخيرة، أثرت فيه، بشكل كبير، الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية. حضي المجال الذي تتواجد به العطاوية بإعداد هيدروفلاحي كبير من طرف الدولة وذلك منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات، مما ساعد، خاصة بعد ترقية العطاوية إلى جماعة حضرية، من استقطاب وتركز الخدمات المقدمة لسكانها ولقاطني المجال الريفي المحيط بها. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى دينامية عمرانية كبيرة وواضحة، جعلت منها مدينة تمارس جاذبية سكنية وتجارية، وإلى تغيير ملامح مشهدها الحضري.

أخدت الدينامية العمرانية بمدينة العطاوية العديد من التمظهرات، حيث ظلت تتوسع على حساب المجال الفلاحي إلى أن أصبح هذا التوسع يشمل الدواوير المحيطة بالمدينة، الشيء الذي أفرز أشكالا عمرانية/مجالية مختلفة (تجزئات، أحياء جديدة،أحياء غير مهيكلة).

من خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز السياسات والآليات المتحكمة في الدينامية العمرانية من خلال التطرق إلى حالة مدينة العطاوية. وتكمن إشكالية هذه الورقة العلمية في التساؤل التالي : **"ما هي دوافع ووثيرة الدينامية العمرانية بمدينة العطاوية وما هي انعكاسات هذه الدينامية على المجال البيئي؟**

تقديـــم عـــام:

يكتسي موضوع التعمير أهمية بالغة في الوقت الراهن نظرا للتوسع الحضري والنمو الديمغرافي الكبير اللذين تعرفهما المدن والتجمعات الحضرية في الدول وخصوصا النامية منها. هذه المتغيرات تتطلب بحثا مكثفا عن سياسة تعميرية لمواجهة هده التحديات ولملائمة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالتعمير اليوم يطرح قضايا أكثر تعقيدا من إي وقت مضى نظرا لتباين عناصره ومكوناته وارتباطها بالحاجيات اليومية والأساسية للسكان. هذه القضايا لا يمكن تدبيرها

بقرارات مرتجلة لأن ذلك من شانه أن ينتج مجالات حضرية غير قادرة على إنجاز وظائفها التنموية[1].

ويعتبر التعمير مجموعة من الإجراءات التقنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق نمو متناسق ومنسجم للكتل العمرانية وهو كذلك فن **وعلم** تهيئة المدن أو ما يطلق عليه اسم "علم المدينة " التي تظهر تكاملا واستمرارية والمعدة إما للسكن أو العمل أو التبادل الاجتماعي، **يحدد بموجبه كيفية تنظيم المدن وانجاز التجمعات السكنية والعمرانية، تم تطويره ليصبح قانونا قائما بذاته يشمل القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، وانجاز وتطوير المباني حسب تسيير عقلاني للأراضي وتحقيق التوازن مع مختلف النشاطات والوظائف كالزراعة والصناعة والسكن وتفادي أخطار الكوارث الطبيعية والتكنولوجية وأيضا المحافظة على المحيط وحماية البيئة والمناظر والأوساط الطبيعية التراث الثقافي والتاريخي في إطار إستراتيجية عامة تحدد بموجب القوانين وتنفذ عن طريق أدوات التعمير.**[2]

ومن هنا يمكن الجزم أن التعمير يهدف عامة إلى مسألتين هامتين، أولهما تنمية المجتمع بتنظيم الحياة الجماعية للأفراد المنتمين إليه، وثانيهما تدبير المجال بغية تخطيط التوسع العمراني.

تختلف سياسة التعمير حسب درجة نمو كل دولة على حدة، فإذا كان مفهوم التعمير في الدول المتقدمة مفهوما وقائي ومستقبلي مبني على نظرية منظمة ومهيكلة فهذا المفهوم في الدول المتخلفة يعد عملية وقائية لاعتباره تنظيما من جهة وعملية علاجية من جهة أخرى يستهدف تسوية الأوضاع القائمة المتميزة بالعشوائية.

أما في المغرب فقد شكلت المدن العتيقة النواة الأساسية لبداية التعمير حيث تمت إحاطة المدن بالأسوار و شكل المسجد والسوق المركزي نواة المدينة هذا بالإضافة إلى بعض الأحياء الوظيفية المتخصصة خاصة في الصناعات اليدوية والتجارة، وكانت نتيجة هذا التطور العمراني والمعماري إرثا تاريخيا جد هام من المدن المتطورة شكلا وتنظيما، ففي بداية القرن العشرين تميزت البنية الحضرية بالمغرب بعنصرين هامين:

1 - محور ثلاثي من المدن العتيقة في شمال المغرب يربط بين مدن فاس تطوان الرباط ومحور تنائي يربط بين مراكش وتارودانت في الجنوب.

---

[1] بحث لنيل شهادة الماستر في **الحماية القانونية والقضائية دراسة للمجال العمراني بالمغرب**- مليكة أمنوح السنة الجامعية 2010-2011.

[2] ليلى زروقي -عمر حمدي باشا، **المنازعات العقارية في ضوء أخر التعديلات وأحدث الأحكام**، دار هومة، الجزائر، ص 345.

2 - وجود العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة العتيقة التي لعبت دورا مهما في التواصل التجاري والتأطير الحضري والمقاومة ضد الأطماع الأجنبية.

غير أن التعمير بمفهومه الحديث لم يعرفه المغرب إلا بعد خضوعه لنظام الحماية حيث عملت هذه الأخيرة على إدخال مرتكزا ته الأولى بدءا بمجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية المتمثلة في تحرير التشريعات وإحداث الهياكل الإدارية التي تتكلف بتطبيقها. لكن الإدارة الفرنسية لم تهتم بتنمية المجال المغربي كما نصت على ذلك بنود معاهدة الحماية بقدر ما كانت تهدف إلى استغلاله واستنزاف ثرواته، مما أدى إلى تعميق عوامل التهميش والفوارق الاجتماعية وتولدت عنه أطروحة المغرب النافع والمغرب الغير النافع. ومن أبرز القرارات التي اتخذها المستعمر والتي كان لها وقع كبير على الظاهرة العمرانية تحويل العاصمة من فاس نحو الرباط وذلك لأسباب أمنية وعسكرية محضة بالإضافة إلى ذلك إنشاء ميناء الدار البيضاء الذي اعتبر اكبر موانئ إفريقيا، زيادة على إنشاء مدن جديدة كالقنيطرة والمحمدية. كما قام اليوطي منذ 1912 إلى إنشاء مرفق للتعمير بالمغرب اهتم ببناء المدن الأوربية والحرص على سلامة المدن العتيقة وتم وضع إطار قانوني لقطاع التعمير بإصدار ظهير أبريل 1914 بشان تصنيف الأبنية و الطرق والتصاميم الموضوعة لتهيئة المدن حيث بقي العمل بهذا التشريع ساريا إلى بداية الخمسينيات حيث صدر ظهير 30 يوليو 1952 المتعلق بمجال التعمير.[3]

وتعتبر مدينة العطاوية من بين المدن المغربية الصغرى التي عرفت نموا ديمغرافيا خلال العقود الأخيرة والتي تؤثر فيه الهجرة الريفية خاصة مع الإعداد الهيدروفلاحي الذي عرفته منطقة تساوت العليا، والذي جعلها مدينة مهيكلة له، يتميز مجالها بخضوعه لعدة مؤثرات جعلت منها مدينة تمارس جاذبية سكنية وتجارية، وذلك يؤثر على مشهدها الحضري.

إذن سنحاول التطرق لموضوع الدينامية العمرانية بمدينة العطاوية من خلال التصميم التالي: :

المحور الأول: العوامل المؤترة في الدينامية العمرانية لهذه المدينة .

أولا: الموقع

ثانيا:إشعاع السوق الأسبوعي

ثالثا:الترقية الحضرية:

رابعا: النمو الديمغرافي

خامسا: عامل الإعداد الهيدروفلاحي

[3] ذ.عبد الرحمان الدكاري، محاضرات في مادة تاريخ المغرب 2011-2012

سادسا: الهجرة
المحور الثاني: مظاهر الدينامية العمرانية بمدينة العطاوية .
أولا: التوسع المجالي
ثانيا: التحول المشهدي
ثالثا: التطور السكني
المحور الثالث: انعكاسات هذه الدينامية على البيئية الحضرية لمدينة العطاوية وسبل الحد منها في أفق تحقيق تنمية مستدامة (مدينة مستدامة).

المحور الأول: أسباب الدينامية العمرانية بمدينة العطاوية المغربية.

تساهم مجموعة من العوامل في دينامية المدينة بالمغرب، فإلى جانب التزايد الطبيعي، تساهم الهجرة من الأرياف بقسط كبير في تزايد المدن المغربية، قدرت هذه المساهمة ب 33% مابين 1971و 1982 ،وب 49% مابين 1982و 1994. بيد أن قسطا مهما من النمو الديمغرافي لسكان المدن يعزى إلى توسيع رقعة المجالات الحضرية ، علاوة على ظهور مراكز حضرية جديدة كانت في الأصل مراكز قروية .فقد ساهم هذا العامل الأخير ب 12.5% في النمو الحضري مابين 1971و198، وب 6% مابين 1982و1994[4].وهكذا فقد شكل مجال الحوز الشرقي منذ الستينات من القرن العشرين مسرحا لمجموعة من التحولات المرتبطة بالتحديث الهيدروفلاحي ومحاور الطرق التجارية وإنفتاحه التجاري على البوادي المحيطة به والقرارات الإدارية التي رفعت عدد المستخدمين وغيرت أساليب الإستهلاك وأنماط العيش .أضف إلى ذلك تأثيرات الهجرة الداخلية والخارجية[5]، كل ذلك ساهم في إفراز الظاهرة الحضرية بالمراكز الناشئة.

وتشكل مدينة العطاوية أفضل نموذج لذلك، إذ تعود فترة نشأتها إلى نهاية القرن 19م، حيث ساعدت على ظهورها مجموعة من العوامل الطبيعية والإقتصادية والديمغرافية والإدارية، لتنتقل خلال التسعينات من القرن العشرين إلى مدينة صغرى، وبالتالي أصبحت تشكل مشهدا حضريا متميزا، يعرف دينامية عمرانية كبيرة وملحوظة.

أولا: عامل الموقع:

تقع مدينة العطاوية بين خطي طول 7,15 و7,30 غرب خط غرينتش وخطي عرض 31,45 و 32,00 شمال خط الإستواء، تنتمي لإقليم قلعة السراغنة التابع لجهة

[4]Atlas économique de Maroc l'édition Paris 2002 page 102.

[5]- ABDLMAJID SAHNONE : l'urbanisation de la compagne au Maroc, série n'162 publication de la faculté des lettres et de sciences humaines .Rabat année 2010 pages 99.

مراكش تانسيفت الحوز، تحدها من الجنوب جماعة الشعرة وأولاد عراض، من الشمال العطاوية الشعيبية، من الغرب أولاد عراض، ومن الشرق الدزوز . توجد على الضفة اليسرى لمخروط إنصباب واد تساوت بين الأطلس الكبير الغربي جنوبا وسلسلة الجبيلات شمالا، ويتميز موضعها بالإنبساط، وهو إمتداد طبوغرافي لسهل الحوز الشرقي مما ساعد على إمتداد مشهدها الحضري، لا تخترق مدينة العطاوية طرق وطنية، بل تقتصر شبكتها الطرقية على الطريق الجهوية رقم 508 الرابطة بين مراكش من جهة الغرب ودمنات من جهة الشرق ،ثم الطريق الإقليمية رقم 6202 الرابطة بين قلعة السراغنة شمالا وسد مولاي يوسف جنوبا، تبعد عن مراكش بـ 73 كلم في إتجاه الشرق، وعن قلعة السراغنة بـ 26 كلم في إتجاه الشمال ،وعن دمنات بـ 38 كلم وبني ملال بـ 100كلم وعن الدارالبيضاء ب 270 كلم عبر قلعة السراغنة بن جرير أو عن طريق القلعة البروج.[6]

إذن فمن خلال هذه المعطيات نستنتج أن لمدينة العطاوية موقع مهم،فهي قريبة من عاصمة الجهة مراكش ، وعاصمة الإقليم قلعة السراغنة وتتموقع بجوار جهة تادلة أزيلال وهو ما يمكنها من الإستفادة من إيجابيات هذا الموقع على كافة المستويات، فكيف ساهم في ديناميتها؟

خريطة رقم 1: توطين مدينة العطاوية وطنيا و جهويا و محليا.

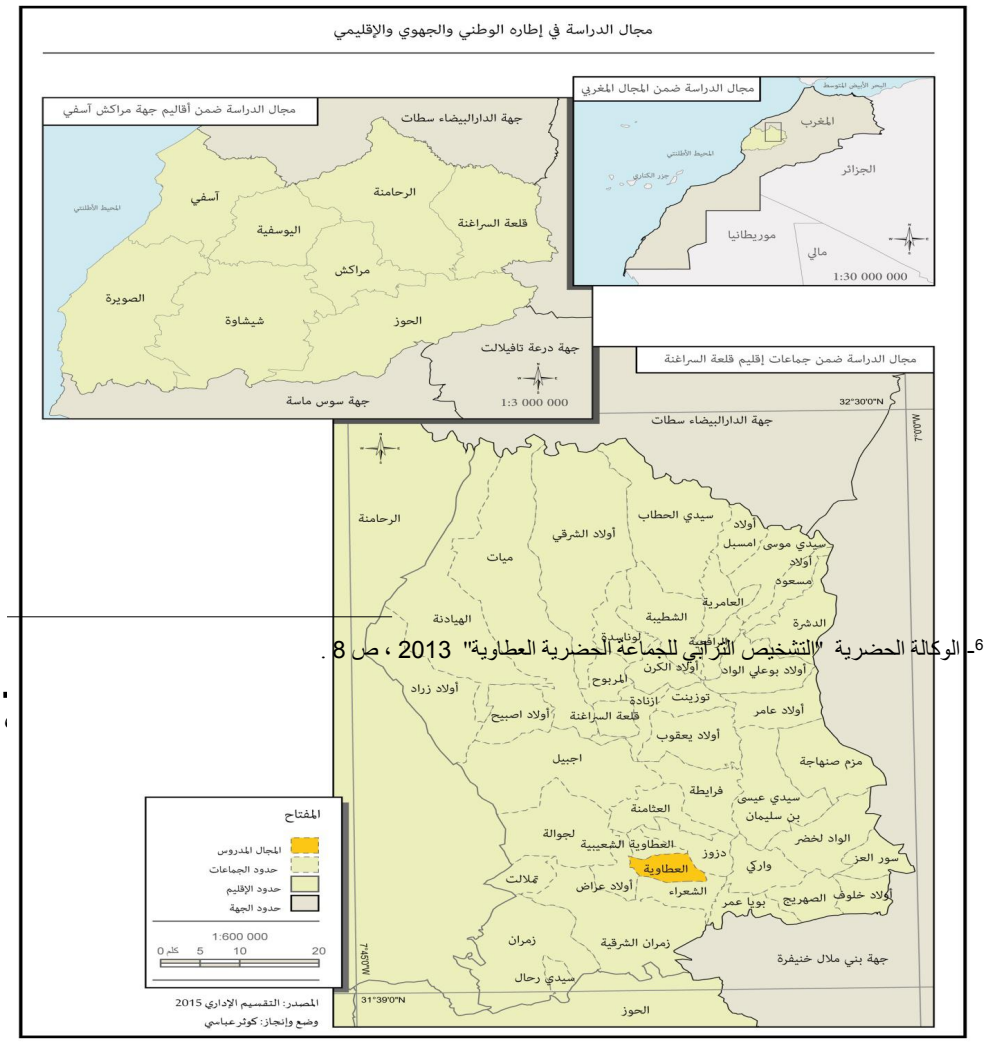

6- الوكالة الحضرية "التشخيص الترابي للجماعة الحضرية العطاوية" 2013 ، ص 8 .

يعرف الموقع بأنه وضع المدينة بالنسبة لمجموعة من الأقاليم و طرق المواصلات التي تحدد علاقة المدينة بالخارج و تتحكم بالتالي في وظائفها المختلفة، ويعني ذلك علاقة الاتصال والموقع الاقتصادي[7]. وقد ساعد هذا الموقع على ربط علاقات اتصال مهمة مع شبكة مهمة من المدن بحكم ارتباطها بالطريق الوطنية بين مراكش و فاس، وتتم هذه العلاقات مع المدن الكبرى كالدار البيضاء ومراكش (المطار والقطار والطريق السيارة) والمدن المتوسطة كقلعة السراغنة بـ 26 كلم ،و دمنات بـ 38 كلم و بني ملال ب 100 كلم و بنكرير بـ 84 كلم التي توفر لها محطة للقطار[8]والطريق السيارة، ثم بعض المواقع السياحية، مثل شلالات أوزود، موقع امينيفري، اوريكا وأوكايمدن إضافة إلى مجموعات قبلية مهمة من حيث إنتاجها الزراعي و الرعوي كالرحامنة و زمران وفطواكة، كما أن العطاوية نقطة التقاء العناصر الأمازيغية و العربية التي استقرت مند القديم وتعاطت لمختلف الأنشطة ذات الطابع الحضري وخصوصا التجارة ،وهو ما مكنها من تلاقح ثقافي و لغوي وشكل عامل قوة بالنسبة لمدينة العطاوية و لدينامية مجالها الحضري.

ثانيا: عامل الترقية الإدارية:

فبعد ما كانت العطاوية في بدايتها قرية صغيرة تتوطن حول ضريح بويا أحمد، ثم إنشاء المركز القروي للعطاوية سنة 1972، وتمت ترقيتها بعد عشرين سنة 1992 إلى جماعة حضرية إثر التقسيم الجماعي لسنة 1992، وبالتالي أصبحت تقوم بمهام التأطير بأنواعها الثلاثة ؛ الإدارة الترابية والجماعية والتدبير الفلاحي والخدمات الإجتماعية المختلفة. ولمواكبة الدينامية التي تعرفها المدينة، شهدت في السنوات القليلة الماضية تشييد مجموعة من الإدارات، وهي مقر الأمن الوطني والدرك الملكي والوقاية المدنية والباشوية والقصر البلدي، الملاحظ أن جميعها لها وظيفة أمنية وإدارية مقابل ضعف بناء المرافق الاجتماعية والخدماتية، وبالتالي التركيز على المقاربة الأمنية في الوقت الذي أصبح مطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية امرأ ملحا. حيث أسهمت الأجهزة الإدارية في الدينامية الحضرية بشكلين مختلفين، فمن جهة تتطلب الإدارات وغيرها أطرا إدارية ساهم استقرارها في خلق تحولات مختلفة بالمدينة، ومن جهة ثانية ساهم في تشجيع حركة الهجرة نحو المدينة وهو ما شكل عامل جذب للهجرة الريفية من ضواحي العطاوية لما ترتب عن ذلك من تجهيزات و خدمات لتلبية حاجيات ساكنة العطاوية و ضواحيها. إضافة إلى هذه الآليات الإدارية فإن القرارات السياسية القاضية بتوسيع مجال المدينة عبر ضم بعض

7. محمد بريان و حسن بنحليمة و عبد الله العونية "قراءة و تحليل الخريطة الطبوغرافية " كلية الآداب و العلوم الإنسانية الرباط ،منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية، الطبعة الأولى 1989، ص 176.

8. الوكالة الحضرية قلعة السراغنة ، 2013 مرجع سابق.

الدواوير إلى المدار الحضري زاد من الرقعة الحضرية و بالتالي من دينامية العطاوية.

ثالثا: عامل إشعاع السوق الأسبوعي:

تمارس الأسواق الأسبوعية دورا فعالا في الإقتصاد المحلي و الوطني ،حيث تقام مرة في الأسبوع، و يقترن إسمها باليوم الذي تنعقد فيه و بالمنطقة التي تنتمي إليها ،فالسوق يعتبر موضعا يستقطب المآت و الآلاف من السكان والوفدين عليه أسبوعيا، ويمثل فرصة أسبوعية لعرض منتوجاتهم والتزود بحاجياتهم الضرورية منه، وتتوفر مدينة العطاوية على سوق أسبوعي ينعقد كل يوم الخميس و يعتبر يوما تجاريا تنشط فيه مختلف القطاعات ، وهكذا فلهذا السوق دور هام في الدينامية الحضرية بالمدينة حيت يؤثر باشكال مختلفة. تزايد إشعاعه حيث أصبح يعتبر من أكبر الأسواق المحلية الإقليمية والوطنية إذ تتوافد عليه فئة مهمة من التجار والباعة من مختلف الجهات المجاورة، كما يستقبل المنتوجات الفلاحية من جميع نواحي المملكة، و تتوطن حوله الأنشطة الاقتصادية التي تعرف نمو متواصلا، و يلعب دورا كبيرا في تطوير السافلة عن طريق تزويدها بما تحتاجه من أسمدة ومواد فلاحية.

ويستفيد هذا السوق من سهولة المواصلات و غنى المنطقة، كما له قدرة إشعاعية وإستقطابية تصل إلى الدار البيضاء و الرباط و القنيطرة وفاس، ويحقق رواجا تجاريا و ماليا كبيرا، يساهم به بشكل فعال في إنعاش الحركة التجارية سواء بالنسبة للجماعة باعتباره من الموارد المالية الرئيسية لخزينتها، أو بالنسبة للسكان المحليين أو الوافدين عليه.[9] كما تتوفر العطاوية كذلك على سوق للزيتون يدوم حوالي ستة أشهر من أكتوبر حتى مارس ،يروج فيه بين 70 و 80 طن في اليوم الواحد أي ما يعادل 8610 إلى 9840 طن في السنة ،ويحقق هذا السوق رقم معاملات تتراوح مابين 51.660.000 درهم و 68.880.000 درهم سنويا. وبالتالي فهو أحد الموارد المالية المهمة بالنسبة للجماعة الحضرية للعطاوية ؛فقط ثم كراءه بمبلغ 200.000 درهم خلال 2007[10]. يوفر السوق الأسبوعي وسوق الزيتون موارد مالية للجماعة

[9]عبد الرحمان الناطوس "دينامية المشهد الحضري بالمجال السقوي لبتساوت العليا مدينة العطاوية نوذجا" بحث لنيل شهادة الماستر كلية الآداب والعلوم الانسانية بني ملال الموسم الجامعي 2014/2013 ص 134-135.

[10]- الوكالة الحضرية بقلعة السراغنة، التشخيص التشاركي، لسنة 2009 ، ص 125 ،126.

الحضرية وهو مايمكنها من إقامة بنيات تحتية لفائدة الساكنة ،كما يخلق بالمدينة حركة إقتصادية كبيرة تساهم في ديناميتها الحضرية.

رابعا: عامل النمو الديمغرافي:

لقد عرفت مدينة العطاوية تحولا جذريا واستقطابا هاما لساكنة المناطق التي تعرف صعوبات اقتصادية بمجرد دخول السقي العصري، ورفع من ساكنتها ليس فقط على المستوى الجهوي بل على الصعيد الوطني. فمدينة العطاوية عرفت نموا ديمغرافيا سريعا، مند ثمانينيات القرن الماضي وبداية التسعينيات، فقد تضاعف حجم السكان في ظرف عشر سنوات.[11]

المبيان رقم1:تطور عدد سكان مدينة العطاوية ما بين 1982 و 2015.

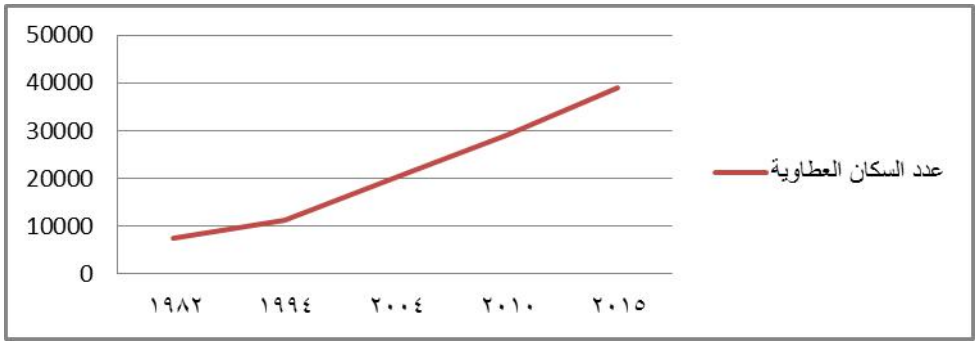

المصدر :الوكالة الحضرية قلعة السراغنة ،التشخيص الترابي 2013 ،ص 31

من خلال المبيان نلاحظ أن عدد السكان قد عرف تزايدا واضحا إذ سجل سنة 1971، 900 نسمة، وتضاعف ست مرات ما بين سنوات 1982 و 2004 إذ كان لا يتجاوز سنة 1982،7334 نسمة، ليتجاوز سنة 1994 عدد السكان 11219نسمة، و سنة 2004 بلغ عددهم 20237 نسمة و في سنة 2010 ارتفع عددهم إلى 29000 ومن المنتظر أن يسجل عددهم 39000 نسمة سنة 2015 ويرجع ارتفاع عدد سكان العطاوية إلى مجموعة من العوامل التي نذكر منها ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي بسبب ارتفاع الولادات وانخفاض الوفيات، إضافة إلى الهجرة الداخلية واتساع الرقعة الحضرية بسبب دخول مجموعة من الدواوير للمدار الحضري.

خامسا: عامل الإعداد الهيدروفلاحي:

[11]. وكالة التنمية الاجتماعية "التشخيص الترابي للعطاوية" سنة 2009، ص 12.

شكلت العطاوية المركز المشرف على الإعداد الهيدروفلاحي الذي عرفته تساوت العليا إنطلاقا من بداية السبعينيات ،حيث ثم إختيارها كمقر للدائرة بغية التحكم في مجموع المنطقة و تنفيذ و مراقبة المشروع، أذى هذا المعطى الجديد والمحوري إلى تحول وظيفي وإقتصادي للمدينة عبر تقلص الأنشطة الفلاحية التي كانت سائدة لصالح ظهور أنشطة جديدة مرتبطة بالتحولات التي فرضها الإصلاح الزراعي، رافق مشروع الإعداد الهيدروفلاحي بتساوت العليا إحداث دائرة إقليمية ،فبعدما كانت تابعة لإقليم مراكش حتى بداية السبعينيات ،أصبحت تؤطر العطاوية ذاتها و تملالت و سيدي رحال و مجموعة من القيادات و غيرها وعدد من الجماعات القروية[12] .

لقد رقيت العطاوية إلى دائرة لأن السلطة المحلية ترأس لجان الضم والإستثمار الفلاحي و تحل المنازعات الناتجة عن حقوق الماء والأرض، من هنا فرضت مراقبة ومتابعة المشروع توطين مجموعة من المرافق الفلاحية، الأولى تشرف على تسير الدائرة الفلاحية المسقية من الناحية الفلاحية، بينما تقوم الثانية بتدبير شبكة السقي والصرف التابعتان لمكتب الحوز بمراكش ،رافق توطن هذه المرافق ظهور مساكن التقنيين وإنبثاق مصالح مالية تتجلى في القرض الفلاحي، وإدارية و إجتماعية تتمثل في المدارس الإبتدائية ، إعدادية الحسن الثاني ، ثانوية الرحالي الفاروق ، مستوصفات ،الدرك الملكي و البريد، إضافة إلى المرافق التقنية الفلاحية كمركز الإستثمار الفلاحي[13].

سادسا:عامل الهجرة:

لم يعد النمو الديمغرافي مرتبطا بالزيادة الطبيعية فحسب، بل يساهم فيه عامل الهجرة ،فهي بذلك تعتبر من أهم مظاهرحركية السكان بمجال الدراسة، لها في نفس الوقت نتائج على مناطق الإنطلاق ومناطق الإستقبال، فعملية توافد السكان الريفيين أصبحت آلية أساسية من آليات نمو مدينة العطاوية .وهكذا فقد عرفت مدينة العطاوية هجرة قروية مهمة ساهمت في تزايد سكانها ،حيث إستفادت منها في توسيع مجالها الحضري، و بالتالي الإنتقال من مركز حضري إلى مدينة صغيرة، مما أسهم في توسع طاقتها الإستيعابية من حيث إستقبال المهاجرين من القرى المجاورة ، في الوقت الذي تعرف فيه هي الأخرى هجرة أعداد مهمة من سكانها نحو الخارج، و بذلك تنقسم الهجرة إلى هجرة داخلية و أخرى خارجية.

---

[12]. حسن المباركي" التحديث الريفي: انتشاره و مظاهره التقنية و الإقتصادية و السوسيو مجالية لسهل تساوت الوسطى بالحوز الشرقي" أطروحة الدولة في الجغرافية ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية فاس 2003 ،ص 655.

[13]. نور الدين الحباش " دينامية المدن الصغرى و التنمية الترابية العطاوية نموذجا" بحث لنيل الماستر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، الموسم الجامعي 2010/ 2012.،ص 33.

أ-الهجرة الداخلية: نجد أن مدينة العطاوية تستقبل كغيرها من المدن المغربية أفواجا من المهاجرين القادمين من ظهيرها الريفي، إذ بلغ عددهم 5562 مهاجر بين 2004 و 2009.[14] و في جميع الحالات فإن عوامل الطرد السكاني متعددة، فهي ترجع إما لقلة البنيات التحتية بالمنطقة و هو حال البوادي المغربية، حيث القرى المجاورة للمدينة تعاني من نقص كبير على مستوى تزويدها بالماء الصالح للشرب وشبكة الكهرباء والمرافق الصحية و التعليمية والربط الطرقي، كما تعاني من تواضع و ضعف الخدمات والتجهيزات الأساسية، وهو ما يدفع بالساكنة إلى الهجرة بحثا عن ظروف عيش أفضل. يضاف إلى هذه العوامل تعقد البنية العقارية بالمنطقة وعدم ملائمتها لمستجدات المجال، فجل الأراضي عبارة عن أراضي جموع، وبالتالي يصعب إستغلالها وإقامة مشاريع إستثمارية بها ،إضافة إلى تباين إستفادت المناطق من الإعداد الهدروفلاحي، فمثلا "الصهريج "و" الفرائطة "هم الأقل إستفادة منه وهو ما يزيد من حدة الهجرة ، إلى جانب عاملا آخرلا يقل أهمية عن سابقيه و يتمثل في تعاقب فترات الجفاف بتساوت العليا، خاصة و أن النشاط الفلاحي يعد النشاط المحوري بها، فسهل السراغنة بشكل عام وتساوت العليا بشكل خاص عرفت تعاقب جافة تتراوح مدتها بين سنة وعشر سنوات، كالفترة الجافة التي امتدت من موسم 1999/1998 إلى موسم 2008/2007، و الفترة الجافة التي امتدت 6 سنوات مع بداية الثمانينات وإستمرت إلى نهايتها[15].

ب- الهجرة الخارجية: أصبحت ظاهرة الهجرة الخارجية متفشية بشكل واضح بين أبناء إقليم قلعة السراغنة، إذ يحتل المرتبة الثالثة وطنيا[16] بعد كل من إقليمي سطات وتاونات، فقد تزايدت هذه الهجرة بشكل ملحوض في السنين الأخيرة بسب الهجرة السرية و ظاهرة التجمع العائلي، ويعتبر البحث عن العمل والبحث عن تحسين مستوى العيش أهم محركاتها، كما ساهمت مجموعة من العوامل في نشاط هذه الهجرة منها الجفاف، تضخم عدد السكان، قلة فرص الشغل، أظف لذلك العامل النفسي الذي لعب دورا محوريا فيها من خلال ظاهرة الهجرة السرية (الحريك). وفي المقابل كان لهذه الهجرة آثارا إيجابية على المدنية، حيث ساهمت في بناء إقتصادها المحلي بفضل ما تجلبه الجالية المقيمة بالخارج من عملة صعبة خصوصا أن أغلب الفئات المهاجرة من شابة و هو ما ينعكس على عائداتها.

الجدول رقم1: تطور الهجرة الخارجية من العطاوية مابين 1970-1996.

السنـــــوات	النسبة المئوية

[14] - الوكالة الحضرية بقلعة السراغنة، التشخيص التشاركي لمدينة العطاوية ،2009 ص 11.

[15]- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، الحوز مراكش 2013.

[16]- الميلودي السباعي الادريسي "التحولات السوسيومجالية بجماعة المربوح" بحث لنيل الماستر ، كلية الأداب والعوم الانسانية مراكش ، الموسم الجامعي 2010-2012، ص 49.

1975-1970	7.02
1980 -1976	1.75
1985 -1981	7.02
1990 – 1986	16.42
1996 – 1991	15.79

المصدر:حسن المباركي:مرجع سابق، ص 49.

من خلال الجدول نلاحظ أن العطاوية عرفت هجرة خارجية متفاوتة حسب السنوات ،فقد بدأت مند سنوات 1970 و 1975 بنسبة 7.20% و عرفت إرتفاعا مابين 1986 و 1990 لتصل إلى 16.42% وقد زاد من ذلك حدة الجفاف الذي عرفته المنطقة، أما في الموسم مابين 1991 و 1996 فقد سجلت 15.79% و يدخل ذلك في إطار موجة الهجرة الكبيرة التي بدأت تعرفها عموما المنطقة نحو كل من اسبانيا و ايطاليا و دول أخرى. أما في العقد الأخير فقد عرفت هذه الظاهرة تزايدا على شكل هجرة سرية ، إلا أنه في الخمس سنوات الأخيرة عرفت إستقرارا وتراجعا بفعل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها دول أوروبا، ومع ذلك تزايدت الهجرة نحو بعض دول الخليج العربي و ليبيا.

المحور الثاني: مظاهر الدينامية الحضرية بمدينة العطاوية .

أولا: التوسع المجالي:

أ-**<u>في فترة التسعينات:</u>** شهدت العطاوية خلال هذه المرحلة تحولات جذريا ،حيث إنفصلت بلديتها عن الدائرة سنة 1992 حسب التقسيم الإداري، بحيث أصبحت جماعة محلية تتمتع بالإستقلال المالي والشخصية المعنوية، و لمواكبة ذلك ثم إنجاز مجموعة من التجزيئات كتجزئة الزيتون سنة 1991 بمساحة 16هكتار و 633 بقة سكنية، تجزئة الأمل بشطريها الأول و الثاني بمساحة 25 هكتار و969 بقعة سكنية ،وتجزئة كفاي سنة 1998 بمساحة 7.05 هكتار بـ 423 بقعة.[17]

ب- **<u>فترة ما بين 2000-2012:</u>** نتيجة للتكاثر الطبيعي وتوافد المهاجرين فقد عرفت المدينة دينامية عمرانية كبيرة ،وبهذا الخصوص فإن عدد رخص البناء المقدمة من طرف الجماعة الحضرية للعطاوية قد ارتفع بشكل مهم في الفترة ما بين 2009 -2012، فعلى سبيل المثال وفي الوقت الذي ظل العدد بين 132 رخصة (سنة 2002) و178 رخصة (سنة 2008)، تم تسليم 902 رخصة بناء داخل الأحياء الناقصة التجهيز بمعدل يناهز 300 رخصة في السنة، الأمر الذي يظهر سرعة

[17]- الوكالة الحضرية قلعة السراغنة ،التشخيص الترابي للجماعة الحضر ية العطاوية 2010 ص 15.

التمدين داخل المدينة، الشيء الذي يثقل كاهل المسؤولين بأعباء توفير الخدمات والتجهيزات الأساسية التي تتناسب مع النمو السريع لمجال هذه المدينة الناشئة.[18]

وفي هذا الإطار تم إنجاز مجموعة من التجزيئات أبرزها تجزئة بلفاسي، الزاوية ،بوستة، البشير، مفتاح الخير، والحيداوي I وII، هذه المشاريع السكنية جعلت المدينة تعرف توسعا كبيرا على حساب الدواوير المجاورة لتصبح تابعة للمدار الحضري ،وهو ما استدعى إعادة هيكلتها بمدها بشبكة الطرق و الصرف الصحي و الماء الصالح للشرب.

خريطة رقم2: دينامية المجال المبني بمدينة العطاوية سنة 2012

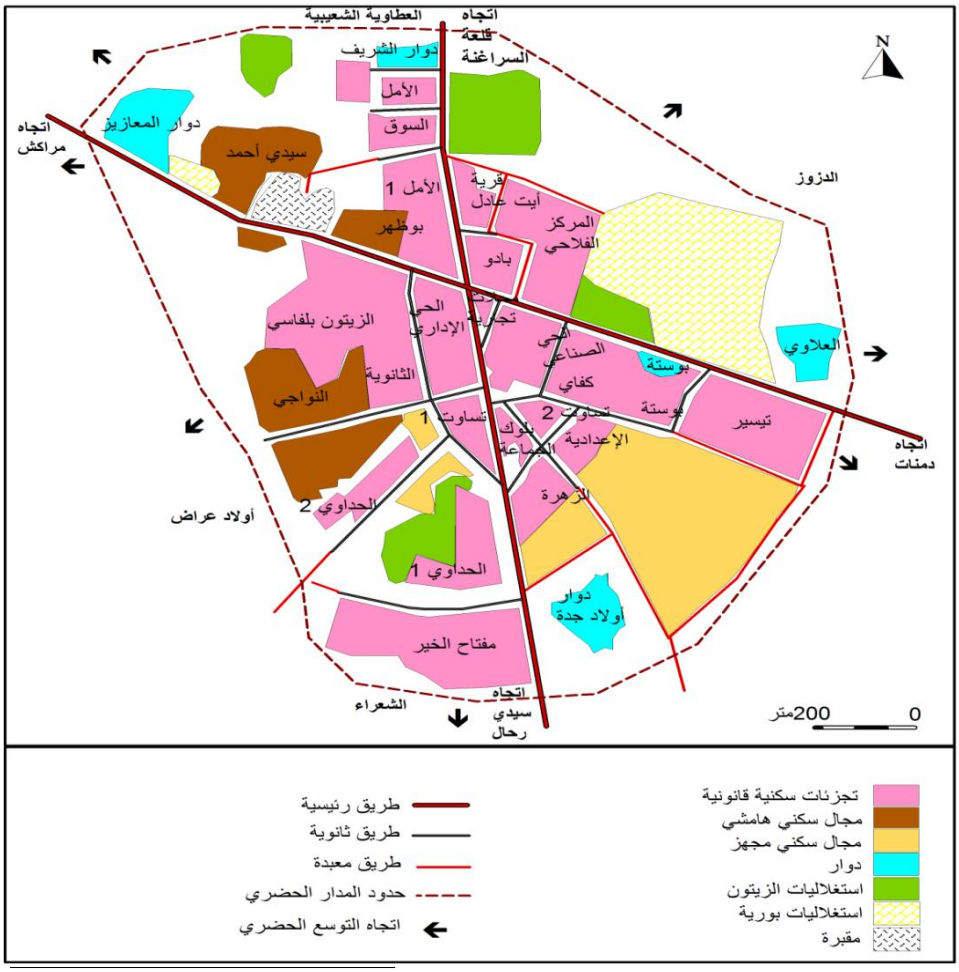

[18] - الجماعة الحضرية لمدينة العطاوية 2013.

ثانيا: التطور السكني:

لقد عرف السكن بالعطاوية هو الآخر دينامية وحركية، سواء في المواد المستعملة في تشييده وبنائه أو من حيت شكله "مرفولوجيته" ، وهندسته ،وكذا في كثافته، ويعد هذا التغيير الذي لحقه إحدى مظاهر الدينامية الحضرية العميقة التي تشهدها هذه المدينة الصغيرة،التي غيرت وفي فترة وجيزة نسقا وعنصرا من المشهد المغربي دام لمدة طويلة من الزمن. وترجع هذه الدينامية التي يعرفها السكن إلى تضافر عدة عوامل مختلفة، منها ما هو تاريخي،كاستتباب الأمن، أو سوسيوثقافي كتأثر الساكنة بسلوكيات وعادات الاستهلاك المدينية، نظرا لانفتاحها على الحواضر الكبرى، ثم منها ما هو اقتصادي ؛كتحسن الوضعية الاقتصادية لبعض الفئات من الساكنة من خلال تزايد عائداتها من الأنشطة الاقتصادية ، وكذا عائدات الهجرة الدولية .

يعتبر السكن عنصرا أساسيا في دراسة الدينامية الحضرية ، وقد عرف هذا الأخير في مدينة العطاوية تغيرا كبيرا إنطلاقا من الثمانينات، فرضت مجموعة من العوامل تعايش أنواع متعددة من السكن: دواوير، تجزئات، حي إداري، و أحياء غير قانونية[19]، فأشكال السكن وأنماطها وتواريخ بنائها كلها عناصر معبرة عن طبيعة المشهد الحضري وديناميته وتبعا لمعطيات الإحصاء العام للسكان لسنة 2004، فقد بلغ عدد الأسر ببلدية العطاوية 3769 أسرة، و أما بخصوص أنماط السكن ،فقد أوضحت النسب التي جاء بها الإحصاء هيمنة المساكن من الطراز المغربي الحديث بنسبة 71.1 % ،و5% من المساكن ذات طابع قروي،و 1% من المساكن العشوائية، والنسب المتبقية من الفيلات، الشقق، في الوقت الذي أظهر فيه التشخيص التشاركي الخاص ببلدية العطاوية ،أن 48% من الساكنة تتواجد داخل أحياء عشوائية، و16% تعيش داخل سكن ذو طابع قروي، بينما فقط 35% من الساكنة تقطن في سكن قانوني، الأمر الذي يظهر بشكل جلي هيمنة المساكن التي لا تراعي شروط السكن الحضري، وتضفي على مجال المدينة طابع التباين .

ثالثا: التحول المشهدي:

نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل لعل أبرزها الأهمية الإقتصادية للمنطقة والتي أغرت العديد من السكان بالإستقرار في العطاوية، إضافة إلى ترقيتها إلى مركز حضري فقد عرفت مجموعة من التحولات تجلت في ظهور منشآت و أحياء لم تكن من قبل وهو ما سنرصده من خلال إبراز التحولات التي عرفها مشهدها الحضري .

[19] وكالة التنمية الإجتماعية،**التشخيص الترابي** للعطاوية،2009،ص ص.69.

- **مشهد السوق:** يشكل السوق وحدة مشهدية مهيكلة لمدينة العطاوية، فهو كما رأينا أساسا لوجودها ووحدة مهيكلة لها، فبعد ما كان يوجد في المجال الذي يتوطن به الحي الإداري الجديد اليوم انتقل إلى مكانه الراهن على الطريق الجهوية المؤدية إلى قلعة السراغنة، و يتمركز بين تجزئتي الأمل 1 و الأمل 2،كما تعرف المدينة بروز مشهد سوق الزيتون المؤقت، والذي يخلق بالمدينة رواجا كبيرا خاصة في موسم الزيتون، على الرغم من إشعاعه الكبير و أهميته الاقتصادية و الاجتماعية فإن هذه الوحدة المشهدية تضفي طابعا ريفيا كبيرا على المدينة ويعطيها طابع التنافر و عدم الانسجام.

- **المشهد الدواوير الضاحوية:** تعرف العطاوية انتشار الدواوير الضاحوية بسبب توسعها العمراني، واتساع رقعتها الحضرية لتضم الدواوير الهامشية التي كانت تتوطن بجوار المدينة، و هو ما أضفى على المشهد الحضري الناشئ صفة الترييف داخل المدينة، و التي مازالت تعرف انتشار مجموعة من الممارسات الدالة على ذلك، و بالتالي تطرح إشكالية كبيرة على مستوى التخطيط و التنظيم الحضري، و من أمثلة هذه الدواوير نذكر دوار المعازيز ودوار الشريف ودوار العلاوي،ودوار بوستة ودور أولاد جدة.، ومن أشهر الدواوير وسط المدينة نجد قرية أيت عادل التي تعود للسكان الامازيغين الذين ثم ترحيلهم من موطنهم الأصلي بالقرب من سد أيت عادل ،و توطينهم في وسط مدينة العطاوية بطريقة عشوائية و هو ما جعل قريتهم تمثل مشهدا جغرافيا ريفيا.[20]

الجدول رقم2: الدواوير الضاحوية بمدينة العطاوية

الدواوير	عدد الأسر
النواجي المسجد	616
ضريح سيدي أحمد	702
الفقرة	220
المعازيز	365
الشريفي	48

[20]عبد الرحمان الناطوس " دينامية المشهد الحضري بالمجال السقوي لتساوت العليا مدينة العطاوية نمودجا" بحث لنيل شهادة الماستر كلية الآداب والعلوم الإنسانية الموسم الجامعي 2014/2013 ص 158.

المصدر:مندوبية السكنى والتعمير بقلعة السراغنة 2013

- **مشهد الأحياء الجديدة**: تتميز مدينة العطاوية بحداثتها، لذلك فهي تعرف انتشارا مشهد الأحياء الحديثة المتميزة بكبر مساحتها تماشيا مع العقلية الريفية للساكنة، والتي تفضل المساحات الكبيرة في السكن، واستجابة لذلك تم إحداث مجموعة من التجزيئات: مثل تجزئة بادو، وبلوك الجماعة ،و تجزئة تساوت 1 و 2،و تجزئة الزهرة و تجزئة الزيتون، وتجزئة الأمل1 و 2 وغيرها من التجزيئات السكنية، وبالنسبة لنوع السكن السائد بهذه التجزيئات، نجد السكن المغربي (طابق سفلي وطابق أو طابقين) ،إضافة إلى الضعف الكبير للسكن في المركبات الاقتصادية و الاجتماعية بسبب تفضيل وإقبال ساكنة المدينة على المساكن المستقلة، و هو ما يتماشى مع العقلية الريفية التي مازالت سائدة في المدينة.

- **مشهد الحي الإداري**: كما عمل الفاعلون في المشهد الحضري لمدينة العطاوية خلق حي إداري يقوم على تجميع مراكز القرار الإداري في مجال محدد ،ويضم ذلك مقرات كل من القصر البلدي و الباشوية و والوقاية المدنية و الدرك الملكي، إضافة إلى المستشفى المحلي بها،عموما فإن هذا المشهد يتميز بحداثته فأغلب الإدارات لم يتم تدشينها إلى في السنوات الأخيرة.

- **المشهد الفلاحي**: لكن مازال المشهد الفلاحي حاضرا بالمدينة حيث يحيط بمجالها الحضري وعاءا عقاريا و فلاحيا مهما، غنيا بأشجار الزيتون وباقي المزروعات ،إلا أن التوسع العمراني ساهم في اجتثاثها حيث توسعت المدينة أولا على حساب بعض أجنة الزيتون ،كحي الزيتون والزهرة وتساوت. تم اتجهت بعد ذلك إلى الأراضي الضاحوية من خلال التوسع على حساب الدواوير الريفية المجاورة وأراضيها الزراعية، كتجزئة الأمل والنواجي، ودوار أولاد جدة ودوار العلاوي.

وبصفة عامة فإن المشهد الحضري للمدينة يشهد إختلالا يحتاج إلى تضافر التنسيق و الجهود بين مختلف الفاعلين كل من موقعه الخاص لوضع تصور مستقبلي وتهييئة تراعي الإبعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية شاملة ومندمجة في الوقت الراهن ومراعاة تطور المدينة مستقبلا ، مع الاستفادة من تجارب المدن الكبرى، كل ذلك عبر تفعيل سياسة حضرية تواكب تحول مدينة العطاوية من مدينة صغرى إلى مدينة متوسطة وكبرى مستقبلا .

المحور الثالث: انعكاسات هذه الدينامية على البيئية الحضرية لمدينة العطاوية وسبل الحد منها في أفق تحقيق تنمية مستدامة (مدينة مستدامة).

يعتبر العنصر البيئي شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة،التي تنشدها المخططات والوثائق الحضرية،يشكل اختلاله إكراها ماديا كبيرا لخزينة المجلس الجماعي. يتجلى في ما يلي:

- استنزاف الفرشة الباطنية نتيجة الإستغلال المفرط؛
- تدهورها لعدم وجود قنوات الصرف الصحي في الدواوير المجاورة للمركز الحضري؛
- انتشار التلوث والأمراض، بسبب المطرح الموجود بجانب دوار لبيض ومحطة التصفية قرب دوار لمعازيز؛
- إبادة الأراضي الفلاحية عن طريق الهجوم السريع والمباغت على عليها خاصة ذات جودة عالية، الشيء الذي أثر سلبيا على المنظومة البيئية المحلية؛

دخل المغرب في سياسة اللامركزية انطلاقا من ستينيات القرن الماضي،وذلك بهدف تحقيق التنمية المحلية.دعم المغرب هذه السياسة عبر مراجعة المواثيق سواء الجماعية أو الإقليمية أو الجهوية،كما تبنى برامج تعتمد المقاربة الصاعدة في خطوة لتجاوز اختلالات المجال المغربي. لا يعتمد الرهان على اللامركزية كأداة قد تعوق طريقة عملها تحقيق التنمية، أصبح الإتجاه خلال العقد الأخير يحاول إيجاد نوع من التنسيق بين إداراتها،سواء في المجال الريفي أو الحضري،الذي يشكل مجالا يخضع لنظام مجموعة من الفاعلين الترابيين،ويعد بذلك مجال مختلف تدخلاتهم،التي لا تعدو في الحقيقة إلا أن تكون تجسيدا لرأسمالهم الإجتماعي ،الذي يتمثل في سياسات وإيديولوجيات ورهانات كل الفاعلين.

كانت النظرة الفردانية لدى كل فاعل، يتوخى من ورائها تنفيذ مشاريعه وتحقيق تصوراته.كان الحفاظ على مصالحه وراء فشل الكثير من المشاريع التنموية،إلا أن هذه السياسات عرفت منذ نهاية القرن الماضي تحولا في نوعيتها،انتقلت من نمط التدخلات الفردية إلى أخرى تعتمد النظرة الإدماجية لمختلف الفاعلين،تجلى ذلك في تعبئة كافة الجهود من أجل تحقيق التنمية المنشودة.اعتمد الفاعلون الحضريون المتدخلون في مدينة العطاوية هذه المقاربة التنموية ،انطلاقا من نهاية التسعينات،كانت عوامل عدة وراء تبني التنمية الترابية خلافا لسابقتها القطاعية

يعتمد تدبير المجال الحضري بمدينة العطاوية على مشروعين ترابيين هما:المخطط الجماعي للتنمية،وتصميم التهيئة،يتم إنجازهما بتنسيق بين مختلف الفاعلين،عبر المرور من مجموعة من المراحل.

يعتبر هذان المشروعان أداة فاعلة لتحقيق التنمية الترابية، يهدفان إلى تحسين الأوضاع السوسيواقتصادية للساكنة، والحد من الإختلالات التي تعاني منها المدينة من خلال[21]:

[21] الوكالة الحضرية بقلعة السراغنة،**تصميم تهيئة مدينة العطاوية**،ص ص. 94-95.

- أولا: التقنين المرن والنسيج الحضري القوي وانفتاح الآفاق،وذلك عبرالتخلص من صرامة المساطر،ورتابة المنظر الحضري،والتجديد في ما يخص بناء النسيج الحضري،وضمان تركيبة حضرية قوية،والبحث عن العدالة في العقار،والسماح بتدبير حضري منفتح على مستوى التجديد،ومؤطر على مستوى المعايير.
- ثانيـــــا: حماية البيئة وتحسين التنمية المستدامة،وذلك بمحاربة تدهور البيئة، وتحسين جودة الحياة،والمحافظة على سلامة المواطنين بتحديد مناطق الخطر،وتحاشي فتح التعمير في مناطق هشة،والإقتصاد في المجال عبر البناء العمودي.
- ثالـــــثا: استغلال مؤهلات موقع المدينة ،ودمجها في الدينامية الإقتصادية الجهوية، عبر تشجيع الإستثمار،وإنشاء مناطق أنشطة تتكيف والحاجيات النوعية للمدينة، والإستفادة من موقع المدينة كمركز ربط بين مراكش ومدينة قلعة السراغنة، وتأطير دينامية البناء وتحسين المجال المبني عن طريق الهندسة المعمارية،ونشر الوعي على المستوى المحلي بضرورة تثمين المؤهلات الإقتصادية للمدينة، والحرص على مستوى عالي من التجهيزات ،لجعل المدينة قادرة على جلب الإستثمارات، وخلق مصادر جديدة للتنمية.
- رابعـــــا: جعل تصميم التهيئة وثيقة عملية،عبر الأخذ بعين الإعتبار حقيقة ميزانية المجلس البلدي ،وضرورة إشراك المجتمع المدني عن طريق لجان الأحياء،وظهور وعي حضري كضمان للتطبيق السليم لمخططات التهيئة المستقبلية.

خـــــاتمة:

عرفت مدينة العطاوية انطلاقا من بداية تسعينيات القرن الماضي، دينامية كبيرة على المستويات: السوسيوديمغرافية، والمجالية، والعمرانية، والبنية التحتية، رافق هذه الدينامية ظهور اختلالات سوسيومجالية، شملت مختلف المجالات والميادين:الخدمات الأساسية من ماء صالح للشرب، وكهرباء، وصرف صحي، السوسيوجماعية من تعليم، وصحة، والسوسيوثقافية من دور الطالبات، والأندية النسوية، والسوسيورياضية من ملاعب بلدية، وملاعب أحياء، والسوسيواقتصادية من معامل، والإدارية، والترفيهية، والبيئية. كما بات المجال الحضري يطرح مجموعة من الرهانات الآنية والمستقبلية. ووعيا بهذه الاختلالات تبنى مختلف الفاعلون المقاربة الترابية ،لمواجهة أو التقليص من حدة الإختلالات السوسيومجالية، التي أضحت تعرفها المدينة، من خلال مجموعة من المخططات، التي سهرت مجموعة من الهياكل المؤسساتية على إنجازها وتنفيذها.

إجمالا يمكن القول بأن تحقيق التنمية، يبقى وثيقا بستة عوامل لا سابع لها:

*1- معالجة إشكالية العقار،وذلك بتوفير الوعاء العقاري اللازم لاحتواء مختلف التجهيزات المبرمجة في وثائق التهيئة والتعمير،على شرط أن يكون توفير الإحتياطي العقاري قبل تهيئ الوثائق التنموية،لكي يصلح لأن يكون أرضية ناجعة لتصور المشاريع التنموية وإنجازها،ولأن لا يكون عائقا يحول دون تنفيذها،لما تتطلبه المنفعة العامة والإحتلال المؤقت من شروط ومدة،قد تطول لأكثر من عمر الوثيقة التنموية،وما يخلفه ذلك من ضياع في إنجاز المشاريع المبرمجة.

*2- ضرورة تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية المبرمجة،وعدم الإقتصار على البرمجة والتخطيط فقط،بل يجب تتبع جميع المراحل التي تفرضها المقاربة الترابية،من برمجة،وتتنفيذ،وتقييم ...

*3- يجب نشر التنمية في المناطق الريفية،التي تجاور مدينة العطاوية،وربط اقتصادها الفلاحي باقتصاد المدينة ،على أساس ان تصبح مدينة العطاوية وحدة صناعية تحويلية لمنتجاتها الفلاحية،والعمل على تنمية هذه المناطق في إطار ما بات يعرف ب "تثمين المنتوج المحلي".

*4- ضرورة توجيه اقتصار التنمية على تأهيل المدينة على مستوى البنية التحتية،إلى مستوى آخر هو خلق شركات ومعامل لتشغيل اليد العاملة،واستثمار الضريبة على القيمة المضافة في تأهيل البنية التحتية داخل المدينة،وتوجيه ميزانية المجلس الجماعي في اتجاه تنموي آخر.

*5- نهج سياسة التسويق الترابي ،والعمل على إشعاع صورة المدينة، وجلب الإستثمارات إليها، معتمدين في ذلك على المؤهلات الفلاحية والتجارية للمدينة،وناهجين في سبيل تحقيق ذلك سياسة المنافسة الترابية.

*6- عقد اتفاقيات شراكات وتوأمة مع جماعات أخرى،تتميز بنفس المؤهلات الإقتصادية،سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

لائحة المراجع:

الكتب:

- ليلى زروقي -عمر حمدي باشا، المنازعات العقارية في ضوء أخر التعديلات وأحدث الأحكام، دار هومة، الجزائر، ص 345

-المختار الأكحل "2004" دينامية المجال الفلاحي و رهانات التنمية المحلية" حالة هضبة بن سليمان- الطبعة الأولى ، المغرب.

-محمد بريان و حسن بنحليمة و عبد الله العونية ،1989 "قراءة و تحليل الخريطة الطبوغرافية " كلية الآداب و العلوم الإنسانية الرباط ،منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية، الطبعة الأولى .المغرب.

بحوث جامعية:

- بحت لنيل شهادة الماستر في الحماية القانونية والقضائية دراسة للمجال العمراني بالمغرب- مليكة أمنوح السنة الجامعية 2010-2011.
- عبد الرحمان الناطوس "دينامية المشهد الحضري بالمجال السقوي لبتساوت العليا مدينة العطاوية نموذجا" بحث لنيل شهادة الماستر كلية الآداب والعلوم الانسانية بني ملال الموسم الجامعي 2014/2013 .
-حسن المباركي" التحديث الريفي: انتشاره و مظاهره التقنية و الإقتصادية و السوسيو مجالية لسهل تساوت الوسطى بالحوز الشرقي" أطروحة الدولة في الجغرافية ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية فاس 2003.
-نور الدين الحباش " دينامية المدن الصغرى و التنمية الترابية العطاوية نموذجا" بحث لنيل الماستر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، الموسم الجامعي 2010/ 2012.
-الميلودي السباعي الادريسي "التحولات السوسيومجالية بجماعة المربوح" بحت لنيل الماستر، كلية الأداب والعوم الانسانية مراكش ، الموسم الجامعي 2010-2012.
-أحمد أقدار : الدينامية الحضرية و رهانات التنمية المحلية – حالة "الفقيه بن صالح " بحت لنيل شهادة الماستر ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، الموسم الجامعي 2011/2010.

مقالات:

- ذ.عبد الرحمان الدكاري، محاضرات في مادة تاريخ المغرب 2011-2012.
- CHALINE (Claude), 1983 « La Dynamique urbaine », annales de géographie, Volume 92,Numéro 514,
- Bassand (Michel), 2001 Vivre et créer l'espace public ,lausane :presse polytechnique et universitaire romande, ,p223
- Atlas économique de Maroc l'édition Paris 2002 page 102.